من الاستقلال إلى الوحدة والديمقراطية والتنمية

الهيئة العامة للاستثمار نافذة المستثمر

في الثلاثين من نوفمبر ١٩٨٩م كان التوقيع بالإقرار لمشروع الدستور من قبل قيادتي الشطرين ,في الـ ٢٢ من مايو ١٩٩٠م تحقق الحلم الوحدوي بصناعها من قادة اليمن ,وتحققت الانجازات في مختلف الحياة ,وشكل الـ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩م تحولاً كبيراً في تطور العوامل الجاذبة لرؤوس الاموال العربية والاجنبية .

واجريت التعديلات القانونية التي منحت للمستثمر تسهيلات وإعفاءات وحقوقاً يتمتع بها بكامل الحرية وعلى غرار ذلك كان لانشاء الهيئة العامة للاستثمار دور كبير في خدمة المستثمرين ,ووجد المستثمر النافذة التي يتعامل من خلالها . ووفقا لقانون الاستثمار رقم (٢٢) الصادر عام ١٩٩١م توحدت معاملات المستثمرين مع الهيئة العامة للاستثمار ,ولان الصلاحيات ظلت محدودة ومرتبطة بموافقة مجلس الوزراء ,الامر الذي قيد كثيراً من المستثمرين في معاملاتهم ,وعلى اثر ذلك تم اجراء التعديل الاول على قانون الاستثمار عام ١٩٩٥م وانتقلت كامل الصلاحيات الى الإدارة التنفيذية للهيئة العامة للاستثمار

صنعاء / متابعة / **فريد محسن علي**

حوافز وتسهيلات

وفي عام ١٩٩٧م أُجري التعديل الثاني على قانون الاستثمار وهو تاكيد على ان الادارة التنفيذية للهيئة الجهة الوحيدة لخدمة المستثمر ، وافتقرت صلاحية مجلس الادارة في رسم سياسة الهيئة العامة والموافقة على الخطط . وفي عام ٢٠٠٢م تم اجراء التعديل الثالث على قانون الاستثمار بما يتناسب والاصلاحات المالية والادارية ، حيث تم تعديل اكثر من ٨٠٪ من مواد القانون ، وادخلت تعديلات على عمل الهيئة وتحددت وظيفتها في التركيز على الترويج للاستثمار وتسجيل المشاريع ، وشكلت هذه التعديلات البداية الحقيقية للتعامل مع المستثمرين وبالاخص بعد انجاز اللائحة التنفيذية للقانون ، واستطاع المستثمر ان يدير نشاطه بحرية ويقوم بتصدير وتحويل امواله الخاصة بمشاريعه ، ولانه يتعامل مع نصوص واضحة في القانون من خلالها يمكن له المطالبة بكافة حقوقة الكفولة ، وحددت فترة زمنية (١٥) يوم لاستكمال وانجاز معاملات لانشاء أي مشروع استثماري فيما يجب ان يطلع ا لمستثمر على عملية تاسيس المشروع والبيانات الخاصة بالاعفاءات وتسهيلات وحوافز اخرى ، وكل هذه اعطت المستثمر الحافز لانشاء مشاريع استثمارية جديدة وتوسيع استثماراته في جميع المجالات .

وقد قطعت قيادة الدولة شوطا كبيرا في الجوانب الاصلاحية بما في ذلك توفير المناخات الملائمة للاستثمار وكذلك القضاء والاصلاحات المالية والبنكية والمصرفية واستتباب الامن والاستقرار ، وكل هذه العوامل ادت الى تزايد عدد المستثمرين واقبالهم الشديد على انشاءالمشاريع الاستثمارية وتدفقها .

وحقق قطاع الاستثمار توسعات كبيرة ومتنوعة في مختلف المجالات .

حيث بلغ اجمالي عدد المشاريع المسجلة والمرخصة من الهيئة العامة للاستثمار منذ عام ١٩٩٢م حتى مارس ٢٠٠٦م اكثر من (٥,٦٧٩) مشروعاً موزعاً على المحافظات وشملت القطاعات الاقتصادية والخدمية وبتكلفة استثمارية بلغت نحو (٥١٤,٧٤٧,٠٠٠ و ١,٢٧٨) ريال ووفرت فرصة عمل لاكثر من (١٧٤,٠٢٢) عاملاً .

ويتوقع ارتفاع الاقبال على الاستثمار وفق المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة .

اما ما تم تسجيله في الربع الاول من العام الحالي ٢٠٠٦م بلغ نحو (٩٥) مشروعاً بمبلغ اكثر من (١٣,٥) مليار ريال وسوف تحقق انجازات استثمارية كثيرة اضافة الى ما تحقق من نتائج اقتصادية واستثمارية كبيرة خلال زيارة فخامة رئيس الجمهورية للصين مؤخرا ، ومن المتوقع بلوغ قيمة التدفقات الاستثمارية منها الى اليمن نحو (مليار) دولار .

ووفقا للنشرة الاقتصادية الاحصائية الصادرة فقد بلغ عدد المشاريع في القطاع الصناعي خلال الثلاثة الاشهر الاولى من العام الحالي ٢٠٠٦م (٥٥) مشروعا بتكلفة استثمارية بلغت (١١٧,٥٨٧,٤٧٧,٠٠٠) ريال وفرت فرص عمل لاكثر من (٢,٢٦٦) فرصة ، اما المشاريع السياحية فقد بلغت (١٤) مشروع بتكلفة (١٣,٦٠٢,٩٨٥) ريالاً استفاد ٣٥٥ عامل منها ، وبلغ عدد المشاريع الخدمية (١٣) مشروعاً خدمياً بمبلغ (١,٧٤٨,١٣٩,٠٠٠) ريال . و(٦) مشاريع سمكية بتكلفة استثمارية بلغت اكثر من (١,٨٨٢,٩١٦,٠٠٠) ريال وفرت (١٩٧) فرصة عمل ، و(٧) مشاريع زراعية بمبلغ (٧٥٤,٩٩٠,٠٠٠) ريال وفرت فرص عمل لاكثر من (١٤٥) عاملا .

تحسين معيشة الفرد

اوجد الاستثمار فرص عمل متعددة ، واسهم في تحسين مستوى معيشة الفرد ، وتبذل جهود كبيرة من مختلف القطاعات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات والعمل على تحسين المناخ الاستثماري الملائم ، كما يجري التواصل مع عدد من رجال الاعمال في دول الخليج وبالاخص دول مجلس التعاون الخليجي ، والتنسيق قائم للوصول الى رؤية مشتركة لانشاء العديد من المشاريع الاستراتيجية في اليمن ، وقد شكلت بعض اللجان وكان للهيئة العامة للاستثمار ممثلا فيها لعقد اجتماعات مستقبلية لزيارة عدد من رجال الاعمال ، وهذه الاجتماعات ستحدد الفرص الاستثمارية في اليمن بمستويات مختلفة ، وسوف تتاح الفرصة للضيوف المستثمرين للتعرف اكثر وعن قرب وتلمس المشاريع الممكن اقامتها ، والهيئة تعمل جاهدة لتقديم كافة التسهيلات للاجراءات المطلوب تحقيقها .

فارتفاع عدد المستثمرين قد اضحى ملموسا ، واقتنع الكثير منهم بالاجراءات التي لا تزيد عن (١٥) يوماً وفق تعديلات القانون الاخيرة والتي منحت الامتيازات ، وتم الغاء كل القيود ، وطرأ تحسن كبير في الخدمات .

والهيئة العامة للاستثمار تتجه نحو تحديث آليات عملها وانشطتها الترويجية ، وكل المؤشرات ملموسة نمو الاستثمار في اليمن .

اليمن موقع جذب للاستثمار

اليمن بيئة خصبة للاستثمار ، ومحل جذب استثماري وبينها توفر الفرص العديدة للعمل واقامة المشاريع والسياسات الحكومية والدعم المتواصل من القيادة السياسية والتشريعات الجيدة ولعرض الفرص الاستثمارية على اصحاب رؤوس الاموال اصدرت الهيئة العامة للاستثمار كتيباً يتضمن عدداً من الفرص الاستثمارية ، ويوضح للمستثمرين ما يمكن اختياره وما يتناسب وانشطتهم ،

واوضح الكتيب الى ان فرصة صناعة الزجاج متاحة والمواد الخام متوفرة ، ويمكن اقامة مثل هذه الصناعات في حبان بمحافظة شبوه ، والسوق المستهدفة هي السوق المحلية والخارجية وبتكلفة استثمارية قدرت بنحو ٢٠٠ مليون دولار .

مشاريع استراتيجية

واشار الدليل الى امكانية انشاء مشروع الاجهزة الكهربائية المنزلية ، وقدرت الطاقة الانتاجية السنوية من الطباخات بالكهرباء او الغاز بنحو (٢٥,٠٠٠) قطعة والغسالات الكهربائية (٢٩,٠٠٠) قطعة ، والثلاجات بنحو (٢٥,٠٠٠) قطعة، ويمكن اقامة هذا المشروع في العاصمة صنعاء ، والسوق المستهدف هو السوق المحلي والخارجي ، وقدرت تكلفته الاستثمارية بـ(٨) ملايين دولار .

ومن الفرص الاستثمارية ايضا مشروع انتاج بلاط تغطية جدران الحمامات والمعامل والمستشفيات والى ذلك بطاقة انتاجية تصل الى (٣,٠٠٠) طن سنويا وبتكلفة استثمارية للمشروع بـ (٦,٥) مليون دولار ، الى الصناعات الجلدية لانتاج الاحذية الجلدية بانواعها المختلفة ، وفرص عديدة في مجال صناعة الاسمنت والاسمدة النيتروجينيه ، ويبين الكتيب الحاجة الى اقامة مشروع صهر الحديد الخردة وقضبان حديد خام مستورد لانتاج عدد من المنتجات الحديدية بطاقة انتاجية (٢,٤٠٠) طن سنويا و بتكلفة (٨) مليون دولار .. وغيرها من المشاريع الاستراتيجية .

الخارطة الاستثمارية

الخارطة الاستثمارية لم تكتمل بعد ، والهيئة العامة للاستثمار تستعد لاصدارها ، وقد تضمن دليل الفرص الاستثمارية مختلف المجالات والقطاعات ، وركز على الفرص الاستثمارية الاخرى مشيرا الى اهداف اقامتها وطاقتها الانتاجية ، وتكلفتها والايدي العاملة اليمنية ومواقع اقامتها والاسواق المستهدفة والتكلفة الاستثمارية للمشاريع .

ومن اهم هذه الصناعات : صناعة الجص والالواح الجصيه ، وصناعة الصخري والانابيب البازلتية .

وانتاج محسنات التربة ومواد الصقل والصنفرة ، وصناعة الخرسانة والبلوكات خفيفة الوزن وغيرها من الصناعات وانشاء مستشفيات تخصصية وانشاء منتجات سياحية ومراكز لخدمات الغوص ، ومحطة توليد الطاقة الكهربائية وخط انبوب نقل الغاز وفرز وتعبئة المنتجات الزراعية واصطياد الاسماك والاحياء البحرية ،وانتاج احجار البناء والزينةوبناء مساكن للتمليك .

وهناك عدد كبير من الفرص الاستثمارية في مجالات عدة وهي متاحة منذ اتفاقية الوحدة في الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩م.

العلاقات التبادلية مع الخارج

تزخر بلادنا بالمئات من الفرص الاستثمارية المتاحة امام رؤوس الاموال الوطنية والعربية والاجنبية ، وتبذل الجهات ذات العلاقة جهودا لا يستهان بها للترويج الاستثماري ، ويعتبر فخامة رئيس الجمهورية رائد الترويج وذلك من خلال زياراته لدول العالم ، وجميع لقاءات فخامته تتحول الى مؤتمرات ترويجية لفرص الاستثمار في اليمن .

وفي تقرير للجهاز المركزي للاحصاء اشار الى ان حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الست ارتفع في عام ٢٠٠٥م بزيادة قدرها (٧١) مليار ريال عن العام ٢٠٠٤م ومنذ عام ٢٠٠٠م شهدت عملية التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ازدهارا وتطورا ملحوظا ، جاء ثمرة لسياسات حكومية تهدف الى تعزيز العلاقات التجارية مع دول الجوار وتهيئة الظروف المناسبة لانضمام اليمن الى المجلس . وقد ترسخت علاقات اليمن مع المنظمات الدولية غير الحكومية والتي بلغ عددها نحو (٤٤) منظمة منها منظمة دولية واجنبية و(١١) منظمة عربية واسلامية ،وبلغ اجمالي التحويلات للمشاريع المنفذة من قبل المنظمات الاجنبية نحو (٣٥) مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٠م وحتى ٢٠٠٤م مقابل (٥١) مليون دولار للمؤسسات العربية والاسلامية .. وتحتل المانيا المرتبة الاولى بين الدول الداعمة لبلادنا ، وقبل التوجه الى مؤتمر لندن ، زار اليمن وفد المانى ليعبر عن دعم الحكومة الالمانية والتزامها بدعم التوجيهات المقبلة ، وتعتبر هولندا من اهم الدول الداعمة لليمن وهناك اليابان وامريكا وبريطانيا ، وتلك الدول تاتي مساهمة في حل المشاكل التنموية للبلاد .

هناك مجالات عديدة للتعاون وبحسب ثقة المستثمرين واقناعهم بتوفر البيئة الملائمة لاقامة مشايعهم في اليمن .

واعتاد فخامة رئيس الجمهورية في زياراته الى الخارج ان يوجه الدعوة الى رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار في النفط والطاقة والغاز والمعادن والصناعة والاستثمار في المناطق الحرة وميناء الحاويات في عدن ، وفي كل زياراته يصطحب العشرات من رجال الاعمال والمستثمرين اليمنيين ليتمكنوا خلال الزيارات من اجراء لقاءات ومباحثات مع نظرائهم من البلدان الاخرى ، وليساهموا في زرع الثقة فيما بينهم ويحاولوا تقديم العروض الاستثمارية لاقامة اعمال مشتركة .

لقد اسهمت المنجزات الوحدوية في اثراء المناخ الوحدوي بمزيد من الابعاد الوطنية .واتفاقية الـ ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩م ارست قواعد الاستقرار والامن واسهمت في خلق المناخ الملائم للاستثمار في اليمن .

تمكين الوحدات الإدارية من إعداد خططها التنموية

جهود حكومية لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة وتعزيز اللامركزية المالية الادارية

محمد سعد الزغير

تسعى الحكومة خلال السنوات المقبلة من الخطة الخمسية للتنمية الى تعزيز النمو الاقتصادى والنهوض بالتنمية المحلية من خلال تنفيذ حملة من السياسات والاجراءات اهمها الكشف عن الامكانيات والمواد واستغلالها اقتصاديا لخدمة المجتمعات المحلية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها بالاضافة الى تعزيز وتطوير ما عينته للقيام بمشاريع كثيفة العمالة وزيادة حجم استثمارت .كما ستركز على تشجيع حجم الصناعات المحلية الكثيفة للعمالة بشكل خاص وتطويرها وتحسين مستواها والتخفيف او الاعفاء من بعض الرسوم الضريبية وتحسين النو الاقتصادى لتوليد فرص العمل للسكان المحليين وتوطين المشاريع الاستثمارية فى مختلف القطاعات خاصة الواعدة منها كالسياحة والاسماك والصناعات الصغيرة والحرف اورد ذلك تقرير حكومى وافاد ان الخطة الخمسية الثالثة تستهدف دعم المشاريع الانتاجية الصغيرة المتنوعة وتوفير فرص التمويل الميسر لتنفيذ مشاريع محلية وبخاصة التقليدية والحرفيين اليدوين وبالذات السياحة للفقراء العاطلين عن العمل او اوساط الشباب وتوفير فرص التمويل الميسرة للجمعيات النسوية وجمعية صغار المزارعين والصيادين ،وستعمل الحكومة على تفعيل اسهامات المانحين فى جهود التنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الوحدات الادارية الحدودية ودول الجوار وتشجيع التنافس بين الوحدات الادارية لتوسيع الانشطة والتموين فيها ورفع الوعى الاقتصادى والاجتماعى لدى مختلف فئات المجتمع المحلى بما يكلف حدوث تغير فى نظرة المجتمع الى العمل خاصة المهنى والحرفى واليدوى .

كما تسعى لتحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الجمهورية وتفعيل دور السلطة المحلية وفقا لالية اللامركزية المالية والادارية وذلك من خلال تعزيز وتوسيع مكاسب التنمية فى جميع الوحدات الادارية بصورة متوازنة وتزيع الاستثمارات المحلية على القطاعات بانماط تتناسب مع اولويات الاجتياح وكذا التوزيع العادل المتوازن والخصصات المالية للسلطة المحلية على المستوى المركزى فى الوحدات الادارية والقيام بعمليات المسح وجمع المعلومات بالتنسيق بين السلطة المحلية والمركزية لبناء قاعدة معلومات بيانات عن الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة فى جميع الوحدات الادارية ووضع الالية المناسبة للتنسيق بين الاجهزة المركزية وشركاء التنمية والسلطات المحليه عند اعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع لتجنيب تكرارها وازدواجيتها .

وفى مجال تحسين الخدمات الاساسية والبنى التحتية تعتزم الحكومة تنفيذ عدد من السياسات والاجراءات اهمها ضمان الصيانة والتشغيل والادارة للمشروعات القائمة والتوسع فى خدمات البنية التحتية وخاصة فى الريف وكسر العزله التى يعيشها سكانه وربط المناطق الانتاجية خاصة الفقيرة بالاسواق ونشر الخدمات الاساسية وتسهيل الوصول اليها وتحسين نوعيتها وكذا توفير البنية التحتية اللازمة لتشجيع وضرب الاستثمارات الخاصة وتنظيم العلاقة بين الاجهزه المركزيه وشركا التنمية والسلطة المحلية فى تحديد الاحتياجات مع مشاريع الخدمات الاساسية والبنية التحتيه وتنفيذها وتشغيلها وتوثيق الصله بين المجتمع المحلى والمشروعات التنموية لضمان استدامتها .

وتستهدف الخطة تمكين الوحدات الادارية من اعداد خططها التنموية المحلية وتنفيذها ومتابعتها وتقيمها وحشد وتعبئة الموارد المالية اللازمة من خلال تحديد دور ومسؤولية السلطة المحلية فى مجال التخطيط والتنفيذ للوحدات الادارية واتجاهات العلاقة بين هذه المسويات ووضع الية التنسيق بين وزارتى الاداره المحلية والتخطيط والتعاون الدولى لتوفير الكادر الفنى التخصصى للمجالس المحلية فى هذا المجال وكذا اعداد برامج تدريب متخصصين للعاملين فى مجال التخطيط والتنمية المالية على مستوى الوحدات الادارية .

كما سيتم العمل على تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المهنية بتنمية المجتمعات المحلية وكذلك مع المانحين وتفعيل اسهامات المانحين فى جهود التنميه المحلية ودعمها ضمن خطط الوحدات الادارية وتوسيع نطاق مشروع دعن اللامركزية والتنمية المحلية والذى تموله الجهات المانحة الى المديريات اضافة الى دعم بنائها المؤسسى .

واشار التقرير الى انه سيتم اعادة النظر فى الدعم المركزى للتنمية فى الوحدات الادارية لمواجهة احتياجاتها المتزايد من المشاريع التنموية لتحقيق التنمية المتوازية بينها واقرار التعديلات المقترحة على قانون الزكاة واصدار قانون خاص بالموارد المالية للسلطة المحلية ووكذا استكمال فتح الوحدات الحسابية وانهاء الازدواجية بينها وبين مكاتب المالية فى الوحدات الادارية من الموارد المشتركة المقررمن الصناديق المختلفة حتى تتمكن من تنفيذ خططها ال استثمارية مع مراعات التشتت السكانى ومعدلات الفقر والبطالة ومستوى النمو عند توزيعها .

وفى المجال التشريعى والمؤسسى تستهدف الخطه ازالة التعارض بين القوانين والانظمة النافذه والمنظمة التشريعية للسلطة المحلية واعادة هيكلة وزارة الاداره المحلية لتستوعب مهامها الجديدة فى ضوء المسؤوليات والاختصاصات التى اقرها قانون السلطة المحلية وتفعيل دور كل من اللجنة الوزارية واللجنة الفنية لتعزيز اللامركزية من خلال انشاء سكرتارية فنية للقيام بالمهام والاختصاصات التى نسعى عليها قرار وزارة الادارة المحلية رقم (٣٩)لعام ٢٠٠٤م.

كما سيتم العمل على تفعيل الوضيفة والرؤية التنموية فى مهام مسؤوليات قيادة اجهزة السلطة المحلية بالوحدات الادارية ومراجعة هياكل اجهزة السلطة المركزية وتطوير الوظيفة الرقابية للاجهزة المركزية بما ينسجم مع قانون السلطة المحلية وكذا اصدار التشريعات المكملة لنظام السلطة المحلية والغاء التعارض .

الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط الحضري

توثيق وتخطيط الأراضي وعقارات الدولة بما يلبي أهداف التنمية الشاملة

صنعاء / لقاء/ **فريد محسن علي**

قال الاخ المهندس / علي حميد شرف رئيس الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط العمراني ان فخامة الاخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أنفردبصفات قيادية متميزة ، وبحكمته القيادية اعاد الروح الى الاتفاقيات الوحدوية وغرس روح المحبة وقلص مسافات التشطير ، وحث الخطى نحو تحقيق وحدة الوطن من خلال الانجاز العظيم المتمثل باعداد مشروع دستور الوحدة للدولة اليمنية الموحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م ، وتحققت منذ ذلك التاريخ انجازات لا حصر لها ، ومن ضمن ما تحقق بقيادته انشاء الهيئة العامة للاراضي والمساحة والتخطيط الحضري .واشار المهندس / شرف في حواره مع الصحيفة الى ان الهيئة انشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦م ، فالى نص الحوار :

■ اليوم يحتفل شعبنا اليمني وقيادته السياسية بمناسبتين غاليتين الـ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩م ذكرى اتفاق عدن التاريخي و ٣٠ نوفمبر العيد التاسع والثلاثين للاستقلال . هل لكم من كلمة ؟

●طبعا المناسبتان عزيزتان على قلوبنا ، وهي محطات تاريخية ولحظات لا تنسى في ٣٠ نوفمبر ٨٩م ، هذه اللحظات اعادت الروح الى الا تفاقيات السابقة أي الوحدوية وكان ذلك اللقاء الذي عقد في عدن بمثابة المعجزة وفعلا بالالتفاف الجماهيري حول القيادة السياسية تم تجاوز كل العقبات ، وذكرى عيد الاستقلال لا تقل اهمية عن الاحداث الوطنية الاخرى ، ولا يسعني الا ان ا تقدم بالتهاني الحارة والاماني الطيبة للقيادة السياسية والشعب اليمني والذي نحن نعتبر انفسنا جزء منه ومعنيين بهذه التهنئة ايضا ، واتمنى لليمن الازدهار والمستقبل المشرف .

تحديد المواقع المناسبة

■ لنبدأ من توجيهات فخامة الرئيس المتعلقة بالمناطق السكنية لذوي الدخل المحدود والشباب

– اول عمل قمنا به تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بشان توفير مواقع للشرائح المعدمة ، وهذا الامر استثنائي لان الهيئة منذ انشائها وحتى الان لم تقم سوى بعملية ترتيب ودمج القطاعات وتم تنفيذ نحو ٨٠٪ من عملية الدمج ، وما زال العمل جاري للانتهاء من الدمج كاملا ، اما اللائحة التنفيذية والتنظيمية للهيئة ، وقمنا بتكليف فرق ميدانية للنزول الى المحافظات الساحلية ، وتحديد المواقع المناسبة ، وتحرك الفريق الى كل من المهرة وشبوة وابين ولحج وبالاصح فريقين والفريق الاخر توجه الى حجه والحديدة وحددت المساحات والمواقع واعداد المخططات العمرانية والمرحلة الاولى من العمل نتجت عنها تحديد (١٢٨٠٠) وحدة سكنية .

ضوابط سير عملية الانتفاع

■ **هل تم الجلوس مع السلطات المحلية في تلك المحافظات ؟**

●القانون نظم علاقة الهيئة بالمجالس المحلية وتوزيع المساحات بالطبع سيكون بالتعاون والتنسيق ، والمجالس المحلية في المحافظات هي التي تقوم بتحديد الشرائح المستفيدة من المشاريع ووفق القانون ستوضع ضوابط سير عملية الانتفاع ، واستندنا عند حل اشكالية التخطيط على قاعدة مركزية في التخطيط ولا مركزية التنفيذ .

■ **هل يدخل البناء العشوائي ضمن اختصاصات الهيئة؟**

●الهيئة يناط بها حصر وتحديد مناطق البناء العشوائي واعادة تاهيلها وتخطيطها مع الاخذ بعين الاعتبار الخدمات الاجتماعية والبيئة بالتعاون مع الجهات المعنية ووضع شروط خاصة بالتخطيط بما يتلائم وظروف كل محافظة من خلال اعداد واقرار المخططات العامة والتفصيلية .

والهدف من تخطيط الاراضي خدمة اغراض وتنمية جميع المناطق في الجمهورية بشكل عمراني وعلى اساس ضمان توزيع المشروعات العمرانية وتخطيط مواقع جديدة لامتصاص النمو السكاني في المدن الرئيسية .

دمج اربعة قطاعات

■ **هل توفر الامكانيات للهيئة القيام بمهامها ام ان الصعوبات ما زالت عائقا امامها ؟**

●بموجب القرار الجمهوري دمجت مصلحة المساحة والسجل العقاري والتخطيط الحضري كقطاع بوزارة الاشغال مع مصلحة اراضي وعقارات الدولة ، وصار للهيئة اربعة قطاعات التخطيط العمراني والسجل العقاري والمساحة وقطاع اراضي وعقارات الدولة وتوسعت المهام وازداد حجم المسئولية .

■ **هل تم حصر اراضي وعقارات الدولة ؟**

●نحن في طور التاسيس وحددنا مهام كل قطاع ، والهيئة تعتبر المسؤولة فنياً عن الاراضي وتوثيقها ، وقطاع اراضي وعقارات الدولة والاستفادة منها والتعرف فيها بما يلبي اهداف التنمية وتهيئة اجواء الاستثمار المناسبة ، وقرار الانشاء نص بان يكون في مجلس ادارة الهيئة عضو ممثل للهيئة العامة للاستثمار اولا لتسهيل الاجراءات للمستثمرين وتحديد مواقع الاستثمار في مختلف محافظات الجمهورية ، وايضا عمل اجراء التوثيق لها عبر قطاع السجل العقاري الى جانب اعداد المخططات وفقا وتوجهات المستثمر .

■ **كيف يمكن الحد من المنازعات بين المتعاملين بالملكيات العقارية ؟**

● قطاع السجل العقاري مهمته التسجيل العقاري واعداد الخرائط العقارية ، واسقاط الوحدات العقارية على المخططات وكذلك فحص ملكيات الحقوق العقارية وعمل محاضر التحديد والتسجيلات الاولية واللاحقة والحقوق المترتبة لها وعليها ، واصدار صحائف ملكية للمتلكات العقارية استنادا الى قانون السجل العقاري فيما يتعلق بتثبيت حقوق الملكيات العقارية الموقوفة والعامة والخاصة والمحافظة عليها ، وعلى اساس علمي بحيث تقدير قيمتها وتنظيم انتقالها وتداولها بين المتعاملين والحد من اية خلافات او منازعات عليها . وكل هذه الضوابط استوقف نشوب اية شجارات وسترضي كل الاطراف .

المهندس/ على حميد شرف

○ فخامة رئيس الجمهورية إعاد الروح الى الاتفاقيات الوحدوية ولقاء عدن في 30 نوفمبر 89م اهم المنجزات ○ ما تحققت قيادته انشاء الهيئة واهتمامه بالشرائح المعدمة ○ تحديد (12800) وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود ○ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ

مدير مركز المياه بجامعة صنعاء لـ (١٤ اكتوبر):

اليمن تعاني من استنزاف للموارد المائية وتعتمد على موردين المركز يجرى دراسات وأبحاث حول حوض صنعاء

صنعاء/ فريد محسن

انشأ مركز المياه في جامعة صنعاء بدعم من الحكومة الهولندية ، ويقدم المركز الاستشارات والابحاث في مجال المياه ، وتدريب الطلاب العاملين في هذا القطاع ورفع مستواهم ، ومن مهامة ايضا التواصل مع الشبكات الدوليه والمعاهد والجامعات الدولية .

ولتسليط الضوء حول المركز ونشاطه قال الاخ الدكتور /عبدالله صالح بابقي مدير عام المركز ان اليمن تعاني من استنزاف الموارد المائية لانها لا توجد بها انهار كالنيل او الفرات ولا بحيرات فهي تعتمد على موردين الامطار الموسميه في فصل الصيف ،والمياه الجوفية المخزونه فة جوف الارض ، وقد تعرضت البلاد لموجة جفاف شديدة وحتى مورد الامطار كان شحيحا وزاد المشكلة سوءا عدم وجود تكنولوجيا متقدمة للحفر العميق ، واعتمد الناس في الماضي على الحفر السطحي ثم تجف الامطار ويتم سحب المياه خلال فترة الشتاء ،وبعد التقدم العلمي اصبح المزارع يحفر على عمق اكثر من (٤٠٠) متر ، وربما يصل الى (١٠٠٠) متر ، وبالتالي كل الطبقات العليا المحتوية على كميات المياه استنزفت واصبحت كثير من المناطق تعاني من شحة المياه كصعدة وتعز على سبيل المثال وحتى انها لا تكفي لتغذية مياه الشرب للمدينة ، ويزيد المشكلة خطورة اعتماد المحاصيل والمنتجات الزراعية التي تحتاج الى ريّ طوال العام مثل القات والموز والخضروات .

برامج الإدارة المتكاملة

واشار الدكتور/ بابقي الى ان القطاع الزراعي يستهلك ما يوازي ٩٠٪ من الموارد المائية وبالتالي فان العمالة في الجانب الزراعي تشكل ٧٠٪ وهذه القضية بحاجة الى دراسات وابحاث وقرارات هامة ، والمركز بدوره يضع هذه الاشكاليه نصب عينيه، ويتصرف على ذلك النحو بحيث قام بعدة ابحاث ودراسات حول الاحواض المائية وبالاخص حوض صنعاء ، وكذلك محاولة الاستفادة من الخبرات العربية والاجنبية،وتم اعداد برنامج دراسات عليا بمجال الاداره المتكاملة فى الموارد المائية ، وفلسفة البرنامج تعتبر ان مشكلة المياة لا تكمن فى توفر موارد جديدة ، وانما هى ادراة هذا المورد الشحيح بصورة رشيدة ومستدامة ،وايجاد حلول للمسكلة بغير الطرق التقليدية اى استخدام تحلية مياه البحر مثلا ، وكذلك اعادة استخدام مياه الصرف الصحى وغيرها من الطرق غير التقليدية للرى .

استخدام مياه الوضوء

ويقدم المركز باستعادة المعارف التقليدية الموجودة مثلا فى مدينة صنعاء ، وهى اعادة استخدام مياه الوضوء فى المساجد لرى البساتين بصنعاء القديمة وهو تقليد مضر عليه ما يقارب ستة قرون ، وبتميل متواضع من المركز الكندى للابحاث وبالتعاون مع منظمة فرنسية اهلية نقوم بتوثيق مثل هكذا معارف من خلال المزارعين فى مدينة صنعاء . من خلال الزيارات للجامعات والمراكز العالمية المتخصصة فى مجال المياه نسعى لتبادل المعلومات لاثراء الخلفية المعرفية للاساتذة والطلاب . وقد ناقش اجتماع الخبراء الدولين المكرس لكيفية استخدام مياه الصرف الصحى للمدن وخرج بخلاصة الى انه نتيجة للتوسع الضرى والعمرانى التى تشهدهالمدن اليمنية وكثافة السكان والهجرة الداخلية (من الريف) اصبحت شبكات الصرف الصحى تنتج كميات كبيره من المياه العادمة وفى فصل الصيف تتوفر المياة نتيجة هطول الامطار وفى فصل الشتاء يجد المزارع نفسه امام كميات قليله من المياة المتوفرة من بعض الابار . وركز الاجتماع على اهمية اجراء ابحاث فى تنقية ميه الصرف الصحى وتلافى اية اضرار صحية